

## حكومة بينيت تردّ على بالونات اختبار حماس

غزة - عكس الرد الإسرائيلي السريع على إطلاق بالونات حارقة من قطاع غزة، وتوجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة اليميني نفتالي بينيت نحو تبني سياسة أكثر تشدداً في التعاطي مع الجيب الفلسطيني المحاصر، واستعادة "الرد"، الذي تقول دوائر وأوساط إسرائيلية إنها فقدته خلال السنوات الأخيرة من حكم رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو. وقصف سلاح الجو الإسرائيلي فجر الأربعاء عدة مواقع لحركة حماس في القطاع، في أول مواجهة خطيرة بين الطرفين منذ انتهاء الحرب الخاطفة بينهما في مايو الماضي. وجاء القصف بعد ساعات قليلة من تنصيب الحكومة الجديدة برئاسة وزير الدفاع السابق بينيت، والذي لطالما شدد على وجوب تغيير المقاربة في التعاطي مع حماس التي تسيطر على القطاع منذ العام 2007.

وقالت مصادر أمنية فلسطينية إن طائرات حربية إسرائيلية قصفت موقعا واحدا على الأقل في شرق مدينة خان يونس في جنوب القطاع الفقير والمحاصر والذي دمر فيه نحو ألف من الشقق والمكاتب والمحلات التجارية خلال الحرب الأخيرة والرابعة مع إسرائيل منذ 2008.

وأعلنت حماس "تضامنها" مع المئات من الجرحى الفلسطينيين في الصدمات وأطلقت أبلا من الصواريخ باتجاه البلدات الكبيرة في إسرائيل التي ردت بضربات عنيفة في بداية هذه الحرب التي استمرت أحد عشر يوما وانتهت بوقف إطلاق نار تم التوصل إليه بواسطة مصرية.

وبعد الحرب بين حماس وإسرائيل، خاض اليمين المتطرف الإسرائيلي حملة تعبئة من أجل تنظيم المسيرة مجددا على الرغم من دعوات إلى إلغائها أطلقها نواب من حزب إسرائيل وحقق من رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الذي حذر من "تداعيات خطيرة" لها. ويرى مراقبون أن موافقة الحكومة الجديدة على تلك المسيرة، وما أعقبها من استهداف لمواقع في غزة ردا على البالونات، يشكلان رسالة لحماس من مخبة المخاطرة في الإقدام على أي تصعيد، حيث أنها لن تجد في الضفة المقابلة ما كان يتوفر لها خلال حكم نتانياهو. ولطالما أشار تعاطي نتانياهو مع حماس، استياء القوى اليمينية وحتى تلك التي توصف بالوسطية في إسرائيل، وشكل سماح نتانياهو لقطر بدعم الحركة والتي اعترفت الحكومة السابقة بأنها كانت على خطأ كبير بشأنها. ويشير المراقبون إلى أن عدم توجيه حماس أي رد على القصف الأخير، واقتصارها على بالونات حارقة في ردها على المسيرة، كان محاولة منها لجس نبض حكومة بينيت، لكن يبدو أن الرسالة وصلت سريعا إلى الحركة.

وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان أن مقاتلاته "أغارت على مجموعات عسكرية تابعة لحماس استخدمت كمعسكرات ومواقع لانتقاء نشطاء إرهابيين في لواء خان يونس ولواء غزة"، موضحا أن الغارات جاءت "ردا على إطلاق بالونات حارقة من قطاع غزة نحو الأراضي الإسرائيلية". وحصل حركة حماس "مسؤولية ما يجري داخل القطاع"، محذرا من أنه "مستعد لكافة السيناريوهات بما فيها تجدد القتال في مواجهة استمرار الأعمال الإرهابية".

وجاءت الغارات على غزة بعد انتهاء مسيرة لليمين المتطرف شارك فيها الثلاثة أكثر من ألف شخص في القدس الشرقية وسط انتشار أمني كثيف. ولم تتخلل المظاهرات صدامات كان يُخشى أن تؤدي إلى تجدد المواجهات بين الفصائل وإسرائيل.

وكانت حماس التي جعلت من "الدفاع" عن القدس معركةها في الأسابيع الأخيرة، هددت إسرائيل بالانتقام إذا دخلت هذه المسيرة الأحياء الإسماعيلية في البلدة القديمة. ويحيي الإسرائيليون في "مسيرة الأعلام" تذكري "يوم القدس"، ويرمز إلى احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من المدينة المقدسة وضمه في 1967 في خطوة غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي. وعلى نهاية المسيرة، توجه المظاهرون بمن فيهم إيتان بن غير ويتسائيل سموتريتش وهم من ممثلي اليمين المتطرف، إلى الساحة الواقعة أمام باب العمود والمطلّة على الحي

## حمدوك يستنجد بقوى الثورة لاحتواء غضب الشارع السوداني

رئيس الوزراء يبحث عن ظهير سياسي مع انحسار حلقة الحلفاء



وضع مريك

العامين الماضيين لم يعد كما كان بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر من قدرة المواطنين على التحمل. وتبعت رسائل رئيس الوزراء إشارات واضحة لقوى الحرية والتغيير المنقسمة على نفسها بأن استمرار القائم لم يعد ممكنا، وهناك أطراف محسوبة على تنظيم الإخوان توظف هذه الانقسامات لصالح إعادة ترتيب أوراقها في الشارع، وأن الخلافات الحالية تعرقل استكمال بناء هيكل السلطة الانتقالية، وفي مقدمتها المجلس التشريعي وتعيين نائب عام ورئيس جديد للسلطة القضائية. ويرى مراقبون أن إلقاء المسؤولية على قوى الثورة واستفاضة حمدوك في شرح العقبات التي تجاوزتها حكومته تأتي من إدراكه بأن شعبيته ما زالت موجودة في الشارع ويمكن أن تكون سببا في الضغط على القوى السياسية لاستعادة توازنها، كما أنه ما زال يحظى بدعم الجيش وقوات الدعم السريع لإبرك كلاهما أن سقوطه ربما يصبح مقدمة لانقضاء على المرحلة الانتقالية. واستشعر حزب اللجنة الفنية التي شكلها حزب الأمة القومي إلى جانب مجموعة من الأحزاب داخل قوى الحرية والتغيير خطورة الوضع القائم، ودعت في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء إلى العودة مرة أخرى إلى المؤتمر التأسيسي لإدخال إصلاحات جذرية على هيكل الائتلاف وسياساته خلال الفترة المقبلة. ويذهب متابعون للتأكيد على أن أزمة الظهير السياسي للحكومة قادت إلى المازق الذي وجد فيه حمدوك نفسه حاليا،

عثراته السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال فترة حكم البشير. وأكد القيادي بحزب الأمة القومي حسن الإمام حسن أن استخدام مصطلح "قوى الثورة" أصبح فضفاضا لأنه يخاطب قوى غير متوحدة وغير محددة واهدافها متنوعة ولا يمكن التعرف على قوى الثورة كمصطلح معلوم وهناك مجموعات تطلق على نفسها قوى ثورية دون نقل لها. وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن حمدوك قصد بخطابه إنهاء التناقضات الواضحة بين القوى السياسية ومحاولة تجميعها حول هدف واحد يتمثل في إنقاذ الوطن، لكنها دعوة تبقى غير واقعية لأن هناك مسائل مختلفة بين الأحزاب والتيارات التي تضع أهدافها وفقا لما تراه مناسب لجمهورها في الشارع. وفي كل مرة يتزايد فيها غضب الشارع يخرج حمدوك بخطاب يكشف حساب جديد إلى المواطنين، وقد حدث ذلك العام الماضي في مثل هذا التوقيت حينما اندلعت مظاهرات حاشدة تزامنا حينها تركت بضرورة استكمال مطالب الثورة، وكان من نتائجها قبول استقالة 6 وزراء وإعفاء آخرين. وظهر حمدوك هذه المرة محبطا بدرجة كبيرة بعد أن طالته الانتقادات من كل جانب بما فيها الأحزاب المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير، ومن المفترض أن تكون ظهيرا سياسيا تدعم توجهاته، وتعيوله على الشارع طيلة

يحاول رئيس الوزراء السوداني جمع شتات قوى الثورة من حوله، في ظل تزايد احتقان الشارع والخشية من انفجار قد يصعب احتواؤه، لاسيما في ظل بطء عملية الإنعاش الاقتصادي.

الخرطوم - لجا رئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك إلى القوى السياسية التي شاركت في الثورة على نظام الرئيس السابق عمر البشير لمساعدته في التعامل مع الغضب الشعبي المتزايد جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وحاول حمدوك نزع فتيل أزمة يمكن أن تتزايد ملامحها في الشارع مع تصاعد حدة الدعوات التي وجهتها قوى سياسية محسوبة على الثورة للتحرك في 30 يونيو الجاري للمطالبة بإسقاط الحكومة السودانية، ومطالبات أخرى بإعادة هيكلتها.

وقال حمدوك في خطاب تصالحي توجه به إلى الشعب مساء الثلاثاء "إنه لا مجال أمام قوى الثورة سوى استعادة وحدتها مجددا، وهي الوحدة القادرة على حماية المكتسبات التي تحققت، وأن تشتتها يدفع أعداء الثورة للتحرك والتامر بعد أن تركت فراغا يتسلل منه انصار النظام البائد".

وتشهد مناطق سودانية مظاهرات يومية دعا إليها تجمع المهنيين وتنسيقيات لجان المقاومة تطالب الحكومة بالاستقالة منذ دخول قرار رفع الدعم عن أسعار الوقود حيز التنفيذ مطلع الشهر الجاري، تخللها أعمال نهب من عناصر محسوبة على نظام البشير وسط المظاهرات لإثارة الشعب.

وأرجع رئيس الحكومة التدهور الأمني إلى حالة التشظى التي أصابت مكونات الثورة، ملمحا إلى إمكانية أن يؤدي ذلك إلى عدم تماسك السودان ووحدته، فالأوضاع الراهنة قد تقود الجميع إلى حالة من الفوضى وسيطرة العصابات والمجموعات الإرهابية على الشارع، ما يفضي إلى حرب أهلية تقضي على الأخضر والباقي في البلاد. وبدا حمدوك باحثا عن دعم أو سند سياسي بعد أن تخلى عنه قطاع واسع من الشباب الذين رفعوا شعار "شكرا حمدوك" باعتباره منقادا للسودان من



صديق يوسف  
السياسات الاقتصادية  
أساس الخلافات بين  
قوى الثورة

## الغرب يسارع لدعم الجيش اللبناني المنهك ماليا ومعنويا

أفاد مصدر عسكري الأربعة في بيروت، وقال المصدر العسكري "نحن بحاجة إلى مواءمات غذائية، إلى دعم عسكريين في رواتبهم"، مشددا على أهمية الدعم "حتى يستمر الجيش في ظل هذه الأزمة الاقتصادية". وأضاف "يؤثر تدهور قيمة الليرة على العسكريين. لم تعد رواتبهم تكفيهم".

وقبل انفجار الأزمة كان الجندي اللبناني يكسب ما يعادل 800 دولار شهريا، لكن ذلك انخفض الآن إلى أقل من 100 دولار شهريا. وهذا الوضع ينطبق على الضباط حيث انخفضت قيمة رواتبهم إلى حوالي 400 دولار شهريا. وشهد الجيش الاتفاق قبل نحو عام، وأعلنت قيادته أنها ستتوقف عن تقديم اللحوم في الوجبات المقدمة للجنود أثناء الخدمة. ولا يزال يقدم لعناصر الجيش علاجا طبيا مجانيا، لكن هم هم في الخدمة يقولون إن الجودة والغالبية قد تدهورتا بشكل حاد.

ويقترض أن تعلن فرنسا التي سبق أن قدمت للجيش اللبناني مساعدة تفوق قيمتها مليون يورو في مطلع السنة الحالية، إرسال مستلزمات طبية وقطع غيار لكليات المصفحة والمروحيات.



وأضافت المصادر في وزارة الجيوش الفرنسية أن الحاجات تشمل "الوقود والزيوت والإطارات والبطاريات ما يظهر الطابع الحرج للوضع". ولن تشمل المساعدة شراء عتاد أو دفع أجور إذ أن الأسرة الدولية تشترط لتوفير أي دعم اقتصادي ومالي للبنان إجراء إصلاحات بنوية لم تتبلور حتى الآن مع غياب تشكيل حكومة. ويتخطى لبنان في أزمة سياسية منذ أغسطس الماضي في ظل عجز القوى عن التوصل إلى توافق بشأن تشكيل حكومة جديدة تتولى الإصلاحات الهيكلية المطلوبة للاقتصاد.

الشكل الذي ستتخذه المساعدات من تحويل أموال أو إرسال سفن فضلا عن قسام غذائية وغير ذلك. وستتفتح بارلي المؤتمر مع نظيرها الإيطالي لورنزو غيريني في روما وتخليتها اللبنانية زينة عكر في بيروت. ووعدت الولايات المتحدة بمساهمة خلال لقاء جمع جبال الخلاء في بروكسل بنظيرها الأمريكي لويد أوستن.

وقال الجنرال فرانك ماكنزي قائد القيادة المركزية الأمريكية في وقت سابق من هذا الشهر إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الجيش اللبناني، وأضاف "إنهم أحد عناصر السلطة اللبنانية الذين يعملون بشكل جيد للغاية، ونعتقد أنه يجب أن يظلوا التعبير الوحيد عن القوة العسكرية للدولة في لبنان". وتخشى الولايات المتحدة من أن يؤدي تدهور وضع الجيش إلى تعزيز تموضع ميليشيا حزب الله التي باتت تشكل بمثابة جيش مواز من حيث عدد عناصرها وحجم التسليح، لا بل أن الأوساط الاستخباراتي تجمع بأن حزب الله يملك من العتاد ما يفوق قدرات الجيش. وسبق وأن شن حزب الله خلال الأشهر الأخيرة حملات تستهدف الجيش اللبناني، لاسيما مع تزايد الإهتمام الغربي بدعمه.

وأن الأمور تتجه في البلاد نحو المزيد من الانسداد وسط مخاوف متصاعدة من انفجار شعبي وأمني. وتتسارع حركات حرس عشرين دولة من بينها الولايات المتحدة ودول الخليج وعدة دول أوروبية في المؤتمر الافتراضي فضلا عن ممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. على ما أوضحت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي خلال اجتماع مجلس الوزراء الأربعاء. وأفادت مصادر من داخل المؤسسة الدفاعية الفرنسية "منذ أشهر عدة يواجه الجيش اللبناني صعوبات في تأمين حاجاته الأساسية المتعلقة بالغذاء وصيانة العتاد، مضيفة "ما يزيد من خطورة المشكلة هو أن الجيش اللبناني مؤسسة أساسية تحول دون تدهور الوضع الأمني في البلاد بشكل كبير". وأوضح أحد المصادر أن الجيش اللبناني فضل "حاجات محددة جدا" على صعيد المواد الغذائية من حليب وطحين وغيرهما من الأدوات وقطع الغيار لصيانة العتاد تقدر قيمتها "بعشرات ملايين اليورو". وأضافت المصادر في باريس أنه يجب حشد المساعدة "في أقرب فرصة ممكنة" مشيرة إلى "خطورة الوضع وطابعه الملح". وسيناقش المجتمعون الخميس

ويفرض الانهيار الاقتصادي ضغوطا كبيرة على القدرات العمليانية للجيش، مما يؤدي إلى القضاء على قيمة رواتب الجنود وتدمير الروح المعنوية. ويعرض هذا التدهور للخطر إحدى مراكز القوى القليلة التي توحد اللبنانيين في وقت تتصاعد فيه التوترات الطائفية والجريمة وسط ارتفاع دراماتيكي في نسب الفقر. ودفع هذا الوضع الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا إلى التحرك، خصوصا



مركبة الصمود